

كرسي التغير المناخي ينظم رحلة علمية إلى محمية الملك عبد العزيز الملكية بمناسبة أسبوع البيئة ٢٠٢٦

بيئتها الطبيعية، والإسهام في تعزيز الغطاء النباتي بزراعة ٢٠٠ شتلة برية في روضة الخفس الجنوبية، وزيارة المشتل الذي يحتوي على أنواع متعددة من الشتلات البرية مثل الطلح والسلم والسدر والأثل. وأوضحت الدكتورة أسماء الحقييل، المشرفة على الكرسي إلى أهمية مثل هذه الرحلات العلمية للتعرف على المجتمعات النباتية ودراسة تنوع الغطاء النباتي، نظراً لأهمية الحفاظ على هذه الثروات الطبيعية الهامة.

نظم كرسي أبحاث التغير المناخي وتنمية البيئة والغطاء النباتي رحلة علمية إلى «روضة الخفس» بالتعاون مع هيئة تطوير محمية الملك عبدالعزيز الملكية، وذلك يوم الاثنين بتاريخ ٤ مايو ٢٠٢٦، تزامناً مع أسبوع البيئة ٢٠٢٦ تحت شعار «أترك أخضر». وتضمنت الرحلة العلمية التعرف على النباتات في



نظم كرسي الدكتور إبراهيم المهنا لإعلام الطاقة والإعلام ندوة بعنوان «السرديات الإعلامية: الأزمة الأمريكية الإسرائيلية - الإيرانية»

سابقة غير مألوفة في طبيعتها العسكرية والإعلامية والسياسية، موضحاً أن الإعلام الأوروبي تعامل مع الأزمة من زاويتين رئيسيتين هما الأمن والاقتصاد. وأضاف أن حرب غزة أثرت بشكل واضح على حضور الرواية الإسرائيلية داخل وسائل الإعلام الأوروبية، كما كشفت التغطيات الإعلامية عن تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في ظل تنامي المخاوف المرتبطة بالطاقة والأمن الإقليمي.

أما الأستاذ الدكتور مطلق المطيري فأشار إلى أن الصراعات الحديثة لم تعد تُدار بالقوة العسكرية فقط، بل عبر «حروب السرديات» وإدارة الإدراك، مبيّناً أن السردية الإسرائيلية تسعى إلى تقديم إيران بوصفها تهديداً يتجاوز الجغرافيا والسياسة إلى الأمن العالمي. وأضاف أن الهدف من السرديات الإعلامية لم يعد مقتصرًا على التأثير في الرأي العام، بل امتد إلى التأثير في طريقة تفكير صانع القرار السياسي، عبر منظومات متكاملة تشمل التسيريات الاستخباراتية والتحليلات الإعلامية ومقالات الرأي.

كما أوضح الأستاذ مشعل الوعيل أن الإعلام الإيراني اعتمد خلال الأزمة على سرديتين متوازيتين؛ إحداها موجهة للداخل الإيراني بهدف تعبئة الرأي العام، والأخرى موجهة للخارج عبر رسائل سياسية وإعلامية تستهدف الجمهور الدولي والعربي. وأضاف أن إيران تعمل على توسيع حضورها الإعلامي عبر الصحافة والقنوات والمنصات الرقمية الناطقة بالعربية، مشيراً إلى أن الحسابات الإيرانية في منصة «إكس» أصبحت أداة فاعلة في التأثير على الرأي العام العربي.



وشهدت الندوة تفاعلاً من الحضور الذين ناقشوا تأثير الإعلام الدولي في تشكيل الروايات السياسية أثناء الأزمات، ودور المنصات الرقمية في إعادة تشكيل موازين القوة الناعمة، وسط تأكيد المشاركين على أهمية الوعي الإعلامي وقراءة الأحداث من زوايا متعددة بعيداً عن الانحياز لسردية واحدة.

نظم كرسي الدكتور إبراهيم المهنا لإعلام الطاقة والإعلام المتخصص ندوة بعنوان «السرديات الإعلامية: الأزمة الأمريكية الإسرائيلية - الإيرانية»، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والمتخصصين في الإعلام والطاقة، وذلك ضمن فعاليات العلمية الهادفة إلى قراءة التحولات الإعلامية والسياسية المصاحبة للأزمات الدولية، وتحليل دور الإعلام في تشكيل الرأي العام وإدارة الصراعات الحديثة.

وشارك في الندوة كل من الدكتور إبراهيم المهنا مستشار وزير الطاقة، والدكتور صالح بن سلمه وكيل وزارة الإعلام سابقاً وعضو هيئة التدريس بقسم الإعلام في جامعة الملك سعود سابقاً، والدكتور إبراهيم البعير عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود ورئيس قسم الإعلام سابقاً، والأستاذ الدكتور مطلق المطيري المشرف العام على كرسي إبراهيم المهنا لإعلام الطاقة والإعلام المتخصص، إلى جانب الأستاذ مشعل الوعيل عضو هيئة التدريس بقسم الإعلام في جامعة الملك سعود.

حيث تحدث الدكتور إبراهيم المهنا عن دور الإعلام الذي لم يعد مجرد وسيلة لنقل الأحداث، بل أصبح عاملاً مؤثراً في الأسواق والطاقة والاقتصاد العالمي، موضحاً أن العلاقة بين النفط والإعلام تزداد تعقيداً خلال الأزمات السياسية والعسكرية. وأشار إلى أن سرعة تداول المعلومات، إلى جانب انتشار الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، أسهمت في رفع مستوى الضبابية والتأثير المباشر على قرارات المستثمرين وأسعار النفط.

وبدوره تناول الدكتور إبراهيم البعير ملامح السردية الإعلامية الأمريكية خلال الأزمة، موضحاً أن الإعلام الأمريكي تبني في بدايات الأزمة الرواية الرسمية التي قدّمت الضربات العسكرية بوصفها «ردعاً ودفاعاً عن النفس»، قبل أن تظهر لاحقاً أصوات أمريكية تشكك في جدوى الأزمة وتداعياتها على استقرار المنطقة. وأشار إلى أن القنوات التلفزيونية ركزت على السرعة والدراما البصرية، بينما اتجهت الصحف نحو التحليل والسياق الأوسع، مبيّناً أن وسائل الإعلام الأمريكية ليست كتلة واحدة، بل تتباين بين خطاب يركز على الأمن ودعم إسرائيل، وآخر يسلط الضوء على الأبعاد الإنسانية والدبلوماسية.

من جانبه، أكد الدكتور صالح بن سلمه أن الأزمة الأمريكية الإسرائيلية على إيران شكّلت

الحملة التوعوية عن مرض حساسية القمح (السلياك)

الأساسية للسيطرة على المرض والحد من مضاعفاته الصحية. وتضمنت الحملة عدداً من الأركان التوعوية والتثقيفية التي قدمت معلومات طبية وإرشادات غذائية وصحية حول المرض، بمشاركة مختصين في المجالات الطبية والتغذوية، حيث جرى توضيح الأعراض الشائعة المرتبطة بحساسية القمح، وآليات التشخيص الحديثة، وأهمية الاكتشاف المبكر في تجنب المضاعفات الصحية المحتملة، إضافة إلى تقديم نصائح عملية تساعد المرضى على التكيف مع نمط الحياة الغذائي المناسب. كما شهدت الحملة تفاعلاً من الزوار والمرتادين، من خلال الإجابة عن استفساراتهم وتقديم مواد تثقيفية توعوية تسلط الضوء على المرض وطرق الوقاية من مضاعفاته، بما يعزز من مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التشخيص المبكر والالتزام بالإرشادات الصحية والغذائية. وتأتي هذه الحملة ضمن جهود كرسي أبحاث حساسية القمح (السلياك) في تعزيز الوعي الصحي وخدمة المجتمع.

نظم كرسي أبحاث حساسية القمح (السلياك) الحملة التوعوية عن مرض حساسية القمح (السلياك) في العيادات الخارجية بـ مستشفى الملك خالد الجامعي، بحضور عميد كلية الطب الدكتور بندر بن ناصر الجفن، ومشرف الكرسي الأستاذ الدكتور أسعد بن محمد عسيري، ورئيس قسم الأطفال الدكتور ناصر بن صالح الحربي، إلى جانب عدد من المختصين والمهتمين والطلبة.



وهدفت الحملة إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي بمرض حساسية القمح (السلياك)، والتعريف بطبيعته وأبرز أعراضه وطرق تشخيصه، إضافة إلى توعية الزوار بآليات التعايش الصحي مع المرض، وأهمية الالتزام بالنظام الغذائي الخالي من الجلوتين، بوصفه الركيزة

المشرف على كرسي الدرعية للدراسات البيئية يحقق جائزة التميز البحثي لأعضاء هيئة التدريس لعام ٢٠٢٦م



التميز العلمي وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على تعزيز الإنتاج البحثي ورفع جودة المخرجات العلمية، بما يواكب مستهدفات التطوير والابتكار في قطاع التعليم الجامعي. كما يعكس تحقيق الأستاذ الدكتور الطيبي لهذه الجائزة، مستوى الكفاءة العلمية والبحثية التي تتمتع بها الكراسي البحثية ومنسوبها، ودورها في دعم مسيرة البحث والابتكار.

حقق الأستاذ الدكتور نايف بن عبد الله الطيبي، المشرف على كرسي الدرعية للدراسات البيئية، المركز الأول في جائزة التميز البحثي لأعضاء هيئة التدريس لعام ٢٠٢٦م، في إنجاز يعكس حضوره العلمي وإسهاماته البحثية في مجال الدراسات البيئية والبحث الأكاديمي. وجاء إعلان الجائزة ضمن برامج التكريم التي تستهدف دعم



كراسي البحث من النشر الأكاديمي إلى صناعة الأثر والابتكار

مقدمة



لم يعد البحث العلمي في الجامعات الحديثة نشاطًا أكاديميًا محدود التأثير تدور نتائجه داخل المجالات المتخصصة والمعامل المغلقة، بل أصبح اليوم جزءًا من معادلة الاقتصاد والتقنية والتنمية والسيادة المعرفية. وفي خضم هذا التحول العالمي، تظهر كراسي البحث وهي مرحلة مختلفة تمامًا عن صورتها التقليدية، مرحلة تحاول فيها الانتقال من مفهوم "الدعم البحثي" إلى مفهوم "صناعة الأثر"، عبر منظومة علمية تتحرك في اتجاهات متعددة تشمل النشر العلمي، والابتكار، والتقنية، والشراكات، والحضور المجتمعي، وحتى الاتصال الاستراتيجي والتسويق المعرفي.

وخلال عام ٢٠٢٥، برزت كراسي البحث في الجامعة بوصفها واحدة من أكثر البيئات الأكاديمية نشاطًا على مستوى الحراك البحثي والتطويري، في وقت أصبحت فيه الجامعات السعودية مطالبة بإثبات قدرتها على المساهمة في الاقتصاد المعرفي ودعم الأولويات الوطنية، وليس فقط تقديم البرامج التعليمية التقليدية. ومن داخل هذه المنظومة، بدأت كراسي البحث تتحول تدريجيًا إلى منصات علمية متخصصة تربط الباحثين بالقطاعين الحكومي والخاص، وتسعى لإنتاج أبحاث ذات قيمة تطبيقية يمكن أن تتحول إلى حلول تقنية أو مشاريع ابتكارية أو منتجات معرفية تخدم المجتمع والاقتصاد.

٧٧ كرسياً بحثياً تقود حراكاً علمياً في الهندسة والصحة والتقنية والعلوم الإنسانية

وتتضمن جامعة الملك سعود حاليًا ٧٧ كرسياً بحثياً موزعة على أربعة مجالات رئيسية تشمل التخصصات الهندسية والعلمية والصحية والإنسانية، في واحدة من أكبر منظومات الكراسي البحثية على مستوى الجامعات السعودية. ويستحوذ المجال الهندسي على النصيب الأكبر من هذه الكراسي بعدد ٢٩ كرسياً، يليه المجال الإنساني بـ ٢٥ كرسياً، ثم المجالات العلمية والصحية، وهو توزيع يعكس اتجاهًا متزايدًا نحو دعم البحوث التطبيقية والتقنية المرتبطة بالطاقة والصناعة والبنية التحتية والتقنيات المستقبلية. كما تشير البيانات إلى أن ٦٠ كرسياً بحثياً مدعوماً من الجامعة لخدمة الأولويات الوطنية، مقابل ١٧ كرسياً تحظى بدعم من جهات خارجية تشمل مؤسسات حكومية و جهات من القطاع الخاص وأفراداً، في مؤشر واضح على اتساع الشراكة المجتمعية في دعم البحث العلمي.

لكن الأهمية الحقيقية لهذا المشهد لا تكمن فقط في عدد الكراسي أو توزيعها، بل في طبيعة التحول الذي تعيشه. فخلال السنوات الماضية، كانت كثير من الكراسي البحثية في الجامعات العربية تُتهم بأنها كيانات ذات حضور شكلي محدود التأثير، تركز على النشر الأكاديمي التقليدي دون ارتباط حقيقي باحتياجات المجتمع أو الاقتصاد. إلا أن ما يحدث حاليًا داخل جامعة الملك سعود يعكس محاولة واضحة لكسر هذه الصورة، عبر إعادة توجيه الكراسي نحو الملفات الأكثر ارتباطًا بالمستقبل والتقنية والاستدامة وجودة الحياة.

إنشاء كراسي بحث نوعية

وخلال عام ٢٠٢٥، شهدت الجامعة إنشاء ثلاثة كراسي بحثية جديدة في مجالات تمثل اليوم محورًا للتنافس العلمي والتقني عالميًا، شملت كرسي الأمير فيصل بن بندر لأبحاث كبار السن، وكرسي الشيخ حسن الساعدي لأبحاث أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية، إضافة إلى كرسي البنك العربي الوطني لأبحاث أمراض العيون.

ويأتي إنشاء كرسي أبحاث كبار السن ليكشف توجهًا آخر يرتبط بجودة الحياة والتحول السكاني والرعاية الصحية المستقبلية. فارتفاع متوسط الأعمار عالميًا خلق تحديات صحية واجتماعية واقتصادية دفعت كثيرًا من الجامعات ومراكز الأبحاث إلى الاستثمار في هذا النوع من الدراسات، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بهذه المجالات داخل البيئة البحثية السعودية.

ويحمل كرسي أبحاث أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية دلالة خاصة، خصوصًا في ظل السباق العالمي المحموم على هذه الصناعة التي أصبحت أساسًا للذكاء الاصطناعي والحوسبة والأنظمة الرقمية والصناعات الذكية. فالعالم اليوم لا يتعامل مع الرقائق الإلكترونية باعتبارها مجرد مكونات تقنية، بل باعتبارها جزءًا من الأمن الاقتصادي والتقني للدول. ولذلك، فإن دخول الجامعات السعودية إلى هذا المجال عبر كراسي بحثية متخصصة يعكس محاولة لبناء قاعدة معرفية وطنية في واحد من أكثر القطاعات حساسية وتأثيرًا في المستقبل.

في المقابل، يأتي توقيع اتفاقية كرسي أبحاث أمراض العيون كخطوة تعكس تنامي الاهتمام بالبحوث الطبية المتخصصة داخل الجامعة، خصوصًا في المجالات المرتبطة بجودة الحياة والصحة الوقائية والتقنيات العلاجية الحديثة. ويُنظر إلى هذا الكرسي بوصفه منصة بحثية تستهدف دعم الدراسات المتعلقة بأمراض العيون وتشخيصها وطرق الوقاية والعلاج، إضافة إلى تعزيز الأبحاث المرتبطة بالتقنيات الطبية الحديثة والابتكار في المجال الصحي.

٣٩٤ ورقة عملية ومشاريع بحثية ترتبط بالأولويات الوطنية واقتصاد المستقبل

أما في جانب النشر العلمي، فتبدو الأرقام أكثر وضوحًا في التعبير عن حجم الحراك البحثي الذي تشهده الكراسي العلمية داخل الجامعة. فخلال عام واحد فقط، سجلت منصة "نواة" الخاصة بالكراسي البحثية نشر ٣٩٤ ورقة علمية في مجلات مصنفة عالميًا، وهو رقم يعكس نشاطًا بحثيًا واسعًا يمتد عبر تخصصات متعددة. والأهم من ذلك أن غالبية هذه الأبحاث جاءت ضمن مجلات الربعين الأول والثاني Q1 و Q2، وهي الفئات الأعلى تأثيرًا وجودة في التصنيفات العلمية الدولية، ما يعني أن التركيز لم يكن على زيادة عدد الدراسات فقط، بل على جودة النشر وقوة التأثير العلمي.

وتكشف البيانات أيضًا أن ٧٠٪ من الأبحاث المنشورة كان المؤلف الأول فيها من داخل الكرسي البحثي نفسه، بينما بلغت نسبة الباحث المراسل من داخل الكرسي ٦٣٪، وهو ما يعكس تطور البنية البحثية للكراسي واعتمادها بصورة متزايدة على فرق علمية قادرة على قيادة المشاريع البحثية وإدارة المخرجات العلمية بشكل مستقل، بدلًا من الاكتفاء بالمشاركة الثانوية أو الرمزية في الدراسات المشتركة.



كراسي البحث من النشر الأكاديمي إلى صناعة الأثر والابتكار

مشاركة فاعلة في مبادرات دعم الأبحاث المتميزة والأبحاث القائمة



وفي جانب آخر، نفذت كراسي البحث مبادرات دعم للأبحاث المتميزة والأبحاث القائمة ضمن برنامج التمويل المؤسسي المدعوم من وزارة التعليم، بهدف رفع جودة المخرجات العلمية وتعزيز النشر في المجالات العالمية. وأظهرت البيانات أن عدد الأبحاث التي تمت معالجتها ضمن مبادرة دعم أبحاث كراسي البحث المتميزة بلغ ٢٢٩ بحثًا، قُبل منها ٢١٨ بحثًا ظهرت في شبكة العلوم العالمية، بينما تجاوزت نسبة الأبحاث المنشورة في مجلات الربع الأول Q١ حاجز ٥٦٪، إضافة إلى وجود أبحاث ضمن أفضل ١٠٪ عالميًا.

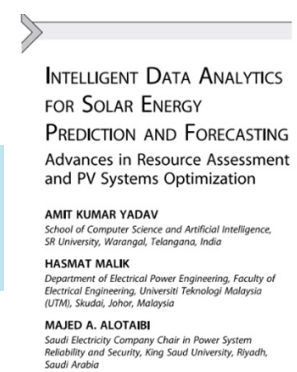
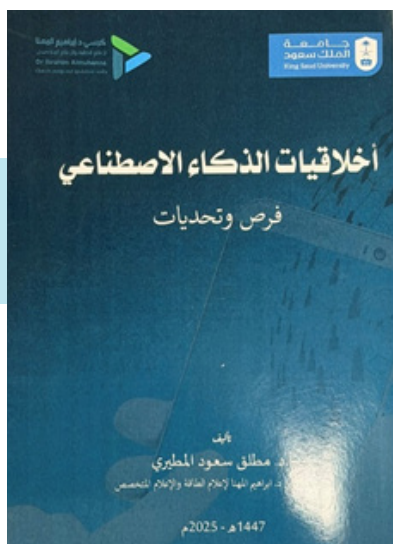
كما ركزت هذه الأبحاث على أربعة مسارات رئيسية شملت صحة الإنسان، واستدامة البيئة والاحتياجات الأساسية، واقتصاديات المستقبل، والريادة في الطاقة والصناعة، حيث استحوذ محور الطاقة والصناعة وحده على نحو ٤٧٪ من إجمالي الأبحاث المنشورة، وهو ما يكشف بوضوح حجم التركيز على المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والتقنية في المملكة. وفي إطار دعم الاستدامة البحثية، أطلقت الجامعة أيضًا مبادرة دعم الأبحاث القائمة بمراحلها الأولى والثانية، والتي هدفت إلى رفع جودة النشر العلمي وتشجيع الباحثين وطلبة الدراسات العليا على الانخراط في مشاريع بحثية ذات مستوى تنافسي عالمي. وشكلت لجنة علمية متخصصة عقدت ١١ اجتماعًا لدراسة الأبحاث المقدمة وتقييمها وفق معايير تتعلق بجودة المجالات العلمية ونسبة مشاركة الباحثين من الجامعة ومدى ارتباط البحث بالأولويات الوطنية. وبحسب البيانات، بلغ عدد الطلبات المقدمة في المرحلة الأولى ٢٠٥ طلبًا، تمت الموافقة على ١٦٥ منها، فيما شهدت المرحلة الثانية ارتفاعًا واضحًا في مستوى الالتزام بالشروط والمعايير العلمية، حيث تمت الموافقة على ١٥٩ طلبًا من أصل ١٦٢، وهو ما يعكس تطور الوعي البحثي وتحسن جودة المخرجات العلمية المقدمة من الباحثين. كما أظهرت نتائج المرحلة الثانية وجود أبحاث ضمن أفضل ٥٪ وأفضل ١٠٪ عالميًا، إضافة إلى تسجيل ١٣ بحثًا ضمن أفضل ١٠٠ في تصنيف شنغهاي العالمي، في مؤشر يعكس تنامي الحضور البحثي للكراسي العلمية في المؤشرات والتصنيفات الدولية.

مخرجات نوعية تربط البحث العلمي بالاحتياجات الوطنية والتطبيقية

ولأن الجامعات الحديثة لم تعد تُقاس فقط بعدد الأبحاث المنشورة، فقد اتجهت كراسي البحث أيضًا نحو تعزيز الابتكار وتحويل المخرجات العلمية إلى تطبيقات عملية قابلة للاستثمار والتطوير. وخلال عام ٢٠٢٥، سجلت الكراسي البحثية أربع براءات اختراع في مجالات متنوعة شملت الهندسة والمواد والتقنيات الطبية، من بينها اختراع يتعلق بالكشف الحساس عن الجرعات المنخفضة لجسيمات بيتا، وآخر في مجال تقوية المنشآت الخرسانية وتحسين كفاءتها، وهي مشاريع تعكس توجهًا متزايدًا نحو ربط البحث العلمي بالصناعة والتقنية والاحتياجات التطبيقية.

إثراء المحتوى العلمي العربي

كما أصدرت الكراسي البحثية خمسة كتب علمية متخصصة في موضوعات متنوعة شملت الاستشعار عن بعد، والطاقة الشمسية، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والإعلام الجديد، والبحث النوعي في الدراسات الإعلامية، وهو ما يعكس اتساع الدور المعرفي للكراسي البحثية وإسهامها في إثراء المحتوى العلمي العربي ونقل المعرفة الحديثة إلى الباحثين والمهتمين والقطاعات المختلفة.



كراسي البحث من النشر الأكاديمي إلى صناعة الأثر والابتكار

جوائز محلية وإقليمية

وفي مؤشر على تصاعد الحضور العلمي للكراسي البحثية، حققت عدة كراسي خلال عام ٢٠٢٥ جوائز محلية وإقليمية شملت جوائز في الابتكار والبحث العلمي والكتاب العربي، وهو ما يعكس تنامي التأثير العلمي والمعرفي للكراسي البحثية داخل المشهد الأكاديمي محليًا وإقليميًا.



حضور مجتمعي

وفي موازاة النشاط الأكاديمي، برز الحضور المجتمعي للكراسي البحثية بصورة أكثر وضوحًا خلال العام الماضي. فقد نظمت الكراسي أكثر من ١٣ فعالية تنوعت بين حملات توعوية ومحاضرات علمية وورش عمل وبرامج تدريبية ومذكرات تفاهم مع جهات حكومية وأكاديمية. وشملت هذه الأنشطة موضوعات صحية وبيئية وتقنية واجتماعية، من بينها حملات للتوعية بالسمنة، ومحاضرات عن اللقاحات، وورش عمل حول الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، إضافة إلى برامج تدريبية متخصصة لمنسوبي جهات حكومية، وهو ما يعكس تحول الكراسي البحثية من كيانات أكاديمية مغلقة إلى منصات تفاعل وتأثير مجتمعي مباشر.



بناء منظومة اتصال أكثر فاعلية

وفي جانب الاتصال المؤسسي، برزت "مبادرة الاتصال الاستراتيجي لكراسي البحث" باعتبارها واحدة من أكثر المبادرات لفتًا للانتباه خلال الفترة الأخيرة، خصوصًا أنها تستهدف معالجة واحدة من أبرز المشكلات التي عانت منها المشاريع البحثية لسنوات، وهي صعوبة الوصول إلى الجهات المستفيدة والداعمة. فالكثير من الأبحاث والابتكارات كانت تبقى داخل الأوساط الأكاديمية دون أن تصل إلى القطاع الخاص أو المجتمع أو الجهات التي يمكن أن تستفيد منها عمليًا. وجاءت هذه المبادرة بهدف بناء منظومة اتصال أكثر فاعلية تربط الكراسي البحثية بالمجتمع والقطاع الخاص والجهات الداعمة، إلى جانب تعزيز حضورها الإعلامي والتسويقي. وشملت المبادرة توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "مهارات الابتكار العليا"، وإنشاء صفحة خاصة بالمبادرة، وإعداد ملفات تسويقية لعدد من الكراسي البحثية، إضافة إلى العمل على إنشاء منصة رقمية لإدارة وتسويق الابتكارات والمخرجات البحثية. ويكشف هذا التوجه عن إدراك متزايد داخل الجامعة بأن البحث العلمي لم يعد منفصلًا عن الإعلام أو التسويق أو الاستثمار، بل أصبح جزءًا من منظومة مترابطة تشمل بناء الشراكات، وجذب التمويل، وتحويل المخرجات العلمية إلى قيمة اقتصادية وتنموية حقيقية. فالجامعات التي تحقق التأثير اليوم ليست فقط تلك التي تنتج أبحاثًا كثيرة، بل التي تستطيع تحويل هذه الأبحاث إلى حلول وتقنيات وفرص استثمارية وشركات ناشئة ومشاريع قابلة للتطبيق. ورغم هذا الحراك الواسع، فإن التحدي الأكبر أمام كراسي البحث لا يزال يتمثل في قدرتها على الانتقال من مرحلة "الإنتاج العلمي" إلى مرحلة "التأثير الاقتصادي والتنموي" طويل المدى. فالعالم اليوم لا يقيس الجامعات فقط بعدد الأوراق العلمية أو التصنيفات الأكاديمية، بل بقدرتها على تطوير التقنيات، وصناعة الابتكار، ودعم الاقتصاد، والمساهمة في معالجة المشكلات الحقيقية للمجتمعات.

وفي جامعة الملك سعود، بدأت كراسي البحث تتحرك في هذا الاتجاه؛ اتجاه يحاول إعادة تعريف العلاقة بين الجامعة والمجتمع والاقتصاد، وتحويل البحث العلمي من نشاط أكاديمي معزول إلى قوة مؤثرة في التنمية وصناعة المستقبل. وبين المختبرات، والمنصات الرقمية، وبراءات الاختراع، والشراكات، والفعاليات المجتمعية، تتشكل اليوم ملامح نموذج جديد يسعى لأن يجعل من الجامعة لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد المعرفي، لا مجرد مؤسسة تعليمية تقليدية.

